جداول التمويل

تمهيد: يعتبر جدول التمويل من أهم الوسائل والوثائق الي تترجم السياسة المالية للمؤسسة وذلك من دورة مالية الأخرى فهو يوضح التغيرات في رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات لذلك يعتبر هذا الجدول من الآليات التي يتم الاعتماد عليها في التشخيص المالي.

1- مفهوم جدول التمويل

يعتبر جدول التمويل قائمة مالية تتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، حيث يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، ومنه جاء جدول التمويل ليحدد التدفقات المالية بين كل من الموارد والاستخدامات، اعتمادا علي تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين، والذي ينتج عنه التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة. (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 126)

2- أهداف جدول التمويل

يسمح جدول التمويل بمعرفة الآلية التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تلخيص أهم أهداف جدول التمويل فيما يلي:

- القيام بتحليل التغيرات التي تطرأ على ذمة المؤسسة والمتمثلة في كل الحركات المحاسبية. (لسلوس، 2012، صفحة 62)
- تحليل العمليات التي قامت بها المؤسسة والقيام بإظهار تأثيرها على الخزينة.
- إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي استفادت منها المؤسسة خلال الدورة.
- التعرف على نسبة الطاقة التمويلية الذاتية مقابل مجموع الموارد.
- التعرف على نسبة التمويل الذاتي مقابل الديون المالية.
- تحليل السياسة التمويلية للمؤسسة من أجل تعزيز نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف من أجل رفع المردودية.
- تقييم نجاعة سياسات التمويل والاستثمار وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة وتتبع التغير في رأس المال العامل والقيام بتفسيره
- يساعد جدول التمويل على اتخاذ القرارات الخاصة ببرامج المؤسسة واحتياجات المؤسسة.

3- بناء جدول التمويل

يقوم جدول التمويل PCG 82 علي الفرق بين التدفقات المستقرة من جهة والتدفقات قصيرة الأجل من جهة أخري، فيتضح لنا في الجزء الأول من الجدول كل من الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة ومن خلال الفرق بينهما نحصل علي التغير في رأس المال العامل.

أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات قصيرة الأجل، وهذا عن طريق الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة من جهة، واستخدامات كل منهم علي حدي من جهة أخري، حيث يتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 127)

3-1- الجزء الأول من جدول التمويل:

وضح هذا الجدول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي(**FRNG**) والعناصر الي كانت سببا في هذا التغير، بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية و يتكون من جزئين وهما: (زغيب و بوشنقير، 2011، صفحة 123)

- الموارد الدائمة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الاستخدامات الثابتة (المستقرة) التي كونتها المؤسسة في الدورة نفسها.

و منه نلاحظ أن هذا الجدول مخصص لموارد واستخدامات الدورة الطويلة الأجل، ومن أجل إعداد قائمة الموارد والاستخدامات يتم الاعتماد على المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى** :رصد التغيرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة
- **المرحلة الثانية** :تصنيف التغيرات التي حدثت إلى موارد واستخدامات استنادا للقاعدة التالية:

كل زيادة في عناصر الاستخدامات المستقرة أو نقصان في الموارد الدائمة تعتبر استخدام، وكل زيادة في الأموال الدائمة و كل نقصان في عناصر الأصول الثابتة تعتبر مورد، كما يجب إظهار التمويل الذاتي خلال تلك الفترة كعنصر أساسي في تمويل المؤسسة، حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الاستخدامات	الموارد
* الانخفاض في الخصوم * الارتفاع في الأصول	* الارتفاع في الخصوم * الانخفاض في الأصول

والجدول الموالي يوضح لنا محتوى القسم الأول من جدول التمويل:

الجزء الأول من جدول التمويل "التمويل متوسط وطويل الأجل"

الاستخدامات المستقرة	**الموارد الدائمة**
- حيازة استثمارات جديدة - مصاريف موزعة علي عدة سنوات - تسديد الديون البنكية والمالية - التخفيض في الأموال الخاصة - توزيع الأرباح (تسديد مكافآت رأس المال)	- القدرة على التمويل الذاتي CAF - التنازل أو الانخفاض في عناصر التثبيتات - رفع رأس المال أو المساهمات - الحصول علي ديون مالية
التغير في الاستخدامات المستقرة -	**التغير في الموارد المستقرة +**
- ⟵ **△FRng** ⟶ **+**	

المصدر : (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 128)

إن الجزء الأول من جدول التمويل يهدف إلى تقييم التغير في رأس المال العامل الوظيفي وبالتالي فهو يعبر عن سياسة التمويل وسياسة الاستثمار المنتهجة من طرف المؤسسة، وعندما يكون هذا التغير موجبا فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه مورد صافي، في المقابل عندما يكون هذا التغير سالب فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه استخدام صافي.

تحليل مكونات محتوي الجزء الأول من جدول التمويل

❖ **الموارد الدائمة :** وتتكون من العناصر التالية:

- القدرة على التمويل الذاتي :تعرف بأنها الطاقة التمويلية الذاتية، فهي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل مالية ونواتج خلال دورة معينة، فالقدرة على التمويل الذاتي تبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة اعتمادا على مواردها المالية الذاتية وتحسب CAF من خلال العلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك + والمؤونات وخسائر القيمة – الإسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات + ق م ص للتثبيتات المتنازل عنها – سعر التنازل للتثبيتات المتنازل عنها – القسط المحول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة

وما تجدر إليه الإشارة أن القدرة على التمويل الذاتي يتم حسابها بعدة طرق ومن بينها الطريقة المعتمدة في نموذج PCG 82 ويتم حسابها كما يلي:

لقدرة على التمويل الذاتي= نتيجة الدورة الصافية +مخصصات الاهتلاكات+ مخصصات المؤ ونات – استرجاع المؤونات+ أو – فائض أو نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

– **التنازل أو الإنخفاض في عناصر التثبيتات** :إن التنازل عن التثبيتات الملموسة وغير الملموسة والمالية تعتبر موارد دائمة ويتم احتسابها بسعر التنازل في جدول التمويل بحيث يتم الاعتماد على جداول الاستثمارات من أجل الحصول على كل المعطيات المتعلقة بعملية التنازل، إضافة إلى ذلك يتم اعتبار انخفاض الاستثمارات المالية والخاصة بالاستر جاع المحصل عن الحقوق المتعلقة بالمساهمات والإقراض والودائع والكفالات كمورد دائم.

– **رفع الأموال الخاصة** :تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على أموال جديدة ويكون ذلك بواسطة قيام المؤسسة بطرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور في السوق المالي، فهذه الآلية تمكن المؤسسة من رفع رأس مالها خصوصا إذا كانت تحقق أرباح معتبرة وهو الشيء الذي يجعل الأفراد يقبلون بشكل كبير للاكتتاب في أسهمها، وهناك آلية أخرى يتم من خلالها الرفع في الأموال الخاصة وهي إعانات الاستثمارات والي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية بحيث يتم تسجيل هذه الإعانات كمورد وذلك بقيمتها الإجمالية.

– **الزيادة في الديون المالية** :وتتمثل في الديون الجديدة الي تتحصل عليها المؤسسة خلال الدورة المالية والي تتعدى درجة استحقاقها السنة، ويتم استثناء الاعتمادات البنكية الجارية.

❖ الاستخدامات المستقرة : وتتكون من العناصر التالية:

– **حيازة تثبيتات جديدة** :قد تشمل العملية حيازة التثبيتات الملموسة أو غير ملموسة أو التثبيتات المالية والي يتم تسجيلها بالقيم الإجمالية خلال الدورة ويتم حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو بالعلاقة التالية:

مشتريات الاستثمارات = الاستثمارات الصافية +حصص الاهتلاكات للدورة+ القيمة الباقية للتنازل

– **المصاريف الموزعة على عدة سنوات** :وهي عبارة عن المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمس القادمة فهي تؤدي دور الاهتلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة ويتم حسابها من خلال الميزانية والمعلومات المحاسبية المتمة لها.

– **تخفيض الأموال الخاصة** :أي التخفيض في رأس مال الشركة وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة أو عندما يتخذ قرار بإعادة هيكلها.

– **تسديد الديون** :وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة +الارتفاع في الديون – التسديد

– **توزيع الأرباح** :وتخص الأرباح خلال الدورة N_1والي يتم توزيعها خلال الدورة N، فالأرباح المحتجزة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميها أو عمالها من أرباح تحققت خلال الدورة المالية السابقة، ويمكن أن تحسب الأرباح الموزعة حسب العلاقة التالية:

الأرباح الموزعة =نتيجة الدورة السابقة – الارتفاع في الاحتياطات

أو تحسب بالعلاقة التالية:

الأرباح الموزعة = الأرباح الصافية للدورة N- 1 + الترحيل من جديد للدورة N – 1 – الاحتياطات الجديدة – الترحيل من جديد للدورةN

3-2- الجزء الثاني من جدول التمويل:

يبين الجدول الثاني أي الجزء الثاني من جدول التمويل التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية، فهو يبين لنا موارد دورة الاستغلال وخارج الاستغلال واستخداماتها.

ويتمثل الهدف من إعداد جدول التمويل من أسفل الميزانية في التعرف على كيفية تخصيص التغير في رأس المال العامل الوظيفي، حيث أنه يمكن من مراقبة كيفية استغلال رأس المال العامل الوظيفي على مستوى حسابات أصول و خصوم

الاستغلال فهذا الجزء يبين لنا التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتأثير هذا التغير على الخزينة الصافية الإجمالية.

– التغير في عناصر الاستغلال :ينتج عن هذه التغيرات التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال والذي نعبر عنه بـ Δ BFRex ، والتغير في عناصر الاستغلال تعني لنا الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية والي تنتج عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع والي يتم حسابها عن طريق الفرق بين الاستخدامات والموارد وفق العلاقة التالية:

$$\Delta \text{ BFRex} = \Delta \text{ Eex} - \Delta \text{ Rex}$$

–التغير في العناصر خارج الاستغلال :ينتج عن التغير في الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال والذي يعبر عنه بـ Δ BFRhex ، فالتغير في العناصر خارج الاستغلال تتمثل في الاحتياجات المالية الي تنشأ عن الأنشطة غير الأساسية والأنشطة الي يكون لها طابع استثنائي، ويتم حساب هذا التغير من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta \text{ BFRhex} = \Delta \text{ Ehex} - \Delta \text{ Rhex}$$

–التغير في عناصر الخزينة :يحسب هذا التغير من خلال الفرق بين التغير في موارد الخزينة والتغير في استخدامات الخزينة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\Delta \text{ TN} = \Delta \text{ Et} - \Delta \text{ Rt}$$

ومن خلال قيمة الأرصدة السابقة يتم حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة التالية:

$$\Delta \text{ FRng} = \Delta \text{ BFRex} + \Delta \text{ BFRhex} + \Delta \text{ TN}$$